Mission permanente
de l'État du Qatar
auprès de l'Office
des Nations-Unies à Genève

الوفـــد الدائـــم لدولـة قطـــر
لدى مكتب الأمم المتحدة
جنيـــــف

2017/0035696/5

Ref: الوفد الدائم لدولة قطر / جنيف

The Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations Office in Geneva presents its compliments to the Office of the High Commissioner for Human Rights, and with reference to the latter's note dated 13/4/2017, asking Governments to provide information to the thematic report of the Special Rapporteur on adequate housing.

The Permanent Mission of the State of Qatar is pleased to attach herewith the above mentioned requested information as received from the competent authorities in the State of Qatar.

The Permanent Mission of the State of Qatar avails itself of this opportunity to renew to the Office of the High Commissioner for Human Rights, the assurance of its highest considerations.

Geneva, 11th may 2017

OHCHR
CH- 1211 Geneva 10
Fax: 022 917 90 08
Email:registry@ohchr.org/ jsotomayor@ohchr.org/srhousing@ohchr.org

E.E

TELECOPIE / FACSIMILE TRANSMISSION

DATE 13 April 2017

A/TO All Permanent Representatives
Permanent Missions to the United Nations Office and
other international organizations in Geneva

Tous les Représentants permanents
Missions Permanentes auprès de l'Office des Nations Unies et
des autres organisations internationales à Genève

A todos los Representantes Permanentes
Misiones Permanentes ante la Oficina de las Naciones Unidas y
otras organizaciones internacionales en Ginebra

DE/FROM Christophe Peschoux
Officer-in-Charge
Special Procedures Branch

FAX +41 22 917 9008

TEL +41 22 917 9445

E-MAIL registry@ohchr.org, srhousing@ohchr.org

REF

PAGES 12 (Y COMPRIS CETTE PAGE/INCLUDING THIS PAGE)

COPIES

OBJET/SUBJECT **Please find attached letter from Special Rapporteur on adequate housing with Questionnaires in English, Spanish and French**

Questionnaire: The right to housing of persons with disabilities- Special Rapporteur on the right to adequate housing, Ms Leilani Farha

Questionnaire: Le droit des personnes handicapées à un logement convenable- Rapporteuse spéciale sur le droit à un logement convenable, Mme Leilani Farha

Cuestionario: El derecho a una vivienda adecuada de las personas con discapacidad- Relatora Especial sobre el derecho a una vivienda adecuada, Sra Leilani Farha

HAUT-COMMISSARIAT AUX DROITS DE L'HOMME • OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER FOR HUMAN RIGHTS
PALAIS DES NATIONS • 1211 GENEVA 10, SWITZERLAND
www.ohchr.org • TEL: +41 22 917 9445 • FAX: +41 22 917 9008 • E-MAIL: ahousing@ohchr.org

Mandate of the Special Rapporteur on the right to adequate housing

13 April 2017

Excellency,

I have the honour to address you in my capacity as Special Rapporteur on adequate housing as a component of the right to an adequate standard of living, and on the right to non-discrimination in this context, pursuant to Human Rights Council resolutions 25/17 and 34/09.

I am writing to kindly invite your Excellency's Government to provide me with contributions and views for the preparation of my upcoming thematic report to the UN General Assembly. The report will focus on the right to adequate housing of persons with disabilities. Please find attached a background note and a questionnaire in English, Spanish and French, for this purpose, with a deadline of 15 May 2017. This Questionnaire will also be available in the coming days in the following link: http://www.ohchr.org/EN/Issues/Housing/Pages/HousingIndex.aspx

Should you have any questions about this questionnaire, please note that I can be contacted through Juana Sotomayor, human rights officer and assistant to my mandate (jsotomayor@ohchr.org or at +41 22 917 9445) or Patricia Varela, human rights officer OHCHR: email: pvarela@ohchr.org, phone +41 22 928 92 34.

Please accept, Excellency, the assurances of my highest consideration.

Leilani Farha
Special Rapporteur on adequate housing as a component of the right to an adequate standard of living, and on the right to non-discrimination in this context

الإجابات على أسئلة استبانة المفوضية العليا لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة بشأن حق ذوي الإعاقة بسكن لائق

س1. يرجى شرح كيفية ضمان الحق في السكن للأشخاص ذوي الإعاقة في القانون الوطني . بما في ذلك تشريعات حقوق الإنسان والأحكام الدستورية؟

ج1. إن حق المعاق في سكن لائق يأتي كجزء من رعاية الدولة لجميع مواطنيها دون تمييز. فمن حيث التشريعات الوطنية ، حدد الدستور الدائم لدول قطر المقومات الأساسية للمجتمع حيث نصت المادة رقم (18) منه على أن المجتمع القطري يقوم على دعامات العدل، والإحسان، والحرية، والمساواة، ومكارم الأخلاق" ، كما أوضحت المادة رقم (19) من الدستور أن الدولة تصون دعامات المجتمع، وتكفل الأمن والاستقرار، وتكافؤ الفرص للمواطنين. وفي مجال الحقوق والواجبات العامة أوضحت المادة رقم (34) أن المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات العامة.

وصدر القانون رقم (2) لسنة 2007 الخاص بنظام الإسكان ، وتناولت المادة رقم (6) منه الشروط الخاصة بالانتفاع من هذا النظام وهي أن يكون قطري الجنسية ، وألا يقل عمره عن اثنتين وعشرين سنة. ونصت المادة رقم (13) بأن من شروط الانتفاع بأحد مساكن ذوي الحاجة، أو بدل الإيجار، أن يكون قطري الجنسية ، وأن يثبت من بحث حالته الاجتماعية . وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في القانون رقم (38) لسنة 1995 بشأن الضمان الاجتماعي . الحاجة إلى مسكن" كما أوضحت المادة رقم (14) أنه "في حالة إصابة المنتفع بعجز كلي وفقاً لتقرير الجهة الطبية المختصة أو وفاته يعفى هو أو ورثته، بحسب الأحوال، من سداد 50% من قيمة أقساط القرض التي تستحق بعد تاريخ الإصابة أو الوفاة، كما يتم الإعفاء كذلك من قيمة المصاريف الإدارية المقررة بمقتضى هذا القانون".

وصدر قرار مجلس الوزراء رقم (17) لسنة 2007 بأولويات وضوابط الانتفاع بنظام الإسكان ، وقد نصت المادة رقم (1) على أولويات الانتفاع بنظام الإسكان، عند توافر الاعتمادات المالية، وهي الإعالة ، والزواج ، والحاجة".

وصدر أيضاً قانون قرار مجلس الوزراء رقم (18) لسنة 2007 بأولويات وضوابط الانتفاع بنظام إسكان ذوي الحاجة ، وحددت المادة (2) منه على أن من ضوابط انتفاع القطري ذكراً أو أنثى بهذا النظام "أن يكون من الفئات التي تحتاج إلى رعاية اجتماعية كالمعاق، واليتيم، والعاجز عن العمل، والمسن".

ويقع من ضمن اختصاصات إدارة الإسكان بوزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية تنفيذ أحكام القوانين واللوائح والقرارات المتعلقة بالإسكان . وتلقي ودراسة طلبات الانتفاع بنظام الإسكان ، واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها، وفقاً للقوانين والقواعد والإجراءات المقررة. والإشراف على بناء

المساكن والوحدات السكنية اللازمة لذوي الحاجة، واتخاذ اللازم لبناء الإضافات، وصيانة المساكن التابعة للإدارة أو هدمها وإعادة بنائها، وتسليمها للمنتفعين بها.

أما من الناحية التطبيقية، فقد جاء في الخطة الاستراتيجية الوطنية 2017-2022 لدولة قطر أن السكن مكوّن أساسي في مرتكزات الرعاية الاجتماعية.

س2. يرجى تقديم أي مؤشرات إحصائية أو تحليل أو تقارير مفيدة بشأن حالة إسكان الأشخاص ذوي الإعاقة . ومقدار المشردين منهم ومدى التمييز ضدهم(بما في ذلك الفشل في توفير سكن مقبول لهم) في القطاع الخاص او القطاع العام . ويرجى أيضا توفير اي مراجع عن أي وثائق (مكتوبة أو بصرية أو خلاف ذلك) لتجارب العيش في ظروف إسكان الأشخاص ذوي الإعاقة.

ج2. لا تتوافر معلومات لدى وزارة التخطيط التنموي والإحصاء بهذا الخصوص. ولكن بشكل عام لا توجد حالات للتشرد أو التمييز بدولة قطر.

س3 . يرجى تقديم بيانات عن عدد الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعيشون في مؤسسات الإقامة الداخلية والمعلومات ذات الصلة عن التقدم المحرز في وضع أو تنفيذ استراتيجيات لتخفيض الإقامة الداخلية في مؤسسات الرعاية من أجل تيسير انتقال مستدام من المؤسسات إلى الإقامة في المجتمع المحلي وفق ترتيبات سكن مقبولة.

ج3. لا تتوافر معلومات لدى وزارة التخطيط التنموي والإحصاء بهذا الخصوص.

س4. يرجى تقديم معلومات عن التشريعات والسياسات أو البرامج ذات الصلة التي تهدف إلى ضمان المساواة في الوصل إلى والتمتع بالحق في السكن الملائم للشخاص ذوي الإعاقة وتقديم تقييم لفعاليتها وأوجه القصور فيها.

ج4. تم تناول الشق الأول من السؤال في الإجابة رقم 1.

س5 .يرجى بيان ما البرامج والسياسات والاستراتيجيات التي تم إعدادها وتطويرها لأجل : أ) الإغلاق التدريجي للمؤسسات . ب) حماية حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة الذين يستمرون في العيش في المؤسسات . ج)التأكد من أن الأشخاص ذوي الإعاقة يمكنهم تحدي إيداعهم في المؤسسات . د) التأكد من أن الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يغادرون المؤسسات يمكنهم الحصول على سكن ملائم والوصل إلى خدمات الدعم المجتمعية . يرجى أيضا تقديم أي

معلومات عن السياسات أو البرامج الخاصة بالسكن المقبول ومدى توافره للأشخاص ذوي الإعاقة في قطاعي الإسكان الرسمي (الحكومي) وغير الرسمي (الخاص) .وما هي التدابير التي اتخذت لزيادة عدد الشقق أو البيوت التي تم تصميمها بشكل موحد ومتماثل في المجتمعات المحلية.

ج5. لا تتوافر معلومات لدى وزارة التخطيط التنموي والإحصاء بهذا الخصوص.

س6. يرجى بيان ما هي المؤسسات الوطنية وما دون الوطنية المسؤولة أساسا عن الإشراف على ضمان تنفيذ حق الأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على سكن مثل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أو المكتب المختص بقضايا الإعاقة . أو امين المظلم أو المفوض العام.

ج6. وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية – إدارة الإسكان.

س7. يرجى توضيح إذا كانت كل من المؤسسات التالية وباي الطرق قد اعترفت بحق الأشخاص ذوي الإعاقة . وبضمنهم المقيمون في المؤسسات الداخلية . في الحصول على سكن: المحاكم . هيئات حقوق الإنسان و/أو اليات الرقابة المستقلة . يرجى أيضا تبيان ما هي الإجراءات القضائية أو غيرها التي ينبغي اتباعها عند حصول انتهاكات لهذه الحقوق وذكر مدى النجاح في تنفيذ تلك الإجراءات . ويرجى توفير الروابط أو الوثائق المتعلقة بالتشريعات والقوانين ذات الصلة.

ج7. هذا الحق مكفول ضمنياً وفقاً لمواد الدستور وتشريعات الإسكان والتزام دولة قطر بالاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بحقوق ذوي الإعاقة. بخصوص الشق الثاني من السؤال ، لا تتوافر معلومات لدى وزارة التخطيط التنموي والإحصاء بهذا الخصوص.

س8 . الرجاء الإشارة إلى أي مبادرات ابتكارية اتخذت على الصعيد المحلي أو الإقليمي أو الوطني لتعزيز وضمان الحق في السكن للأشخاص ذوي الإعاقة . وتحديد الدروس المستفادة منها. يرجى أيضا تحديد الطرق التي تعتبر فيها حكومتكم أو منظمتكم أن "المقرر الخاص " المعني بالحق في السكن أو هيئات وتدابير حقوق الإنسان الدولية الأخرى قادرة على أن تلعب دورا في ضمان حق الأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على سكن ملائم.

ج8. لا تتوافر معلومات لدى وزارة التخطيط التنموي والإحصاء بهذا الخصوص.